دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة(لجامعة محمد الخامس السويسي)

DOI:10.20428/AJQAHE.9.2.5

د.عبدالرحمن نـزيه
جامعة محمد الخامس الرباط

ISSN:2308-5347

http://dx.doi.org/10.20428/AJQAHE.9.2.5

دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة (لجامعة محمد الخامس السويسي)

د. عبدالرحمن نـزيه

الملخص:

يعـد اقتصـاد المعرفة من أبـرز المفاهيم التي بدأت تعرف انتشـارا واسـعا خاصـة مع بداية الألفيـة الثالثة، ليحمل هذا المفهوم دلالات عدة تمثلت في تسـميته بالاقتصـاد الرقمي، والاقتصـاد الشـبكي، ومجتمع ما بعد الحداثة... وغير ذلك من التسميات لتظل الخاصية المميزة لهذا الاقتصاد الجديد هي المكانة المركزية التي تحتلها المعرفة والمعلومات في خلق الثروة والإنتاج الاقتصادي.

ويـنـدرج بحثنـا هذا في إطار الدراسـات التي اعتنت مؤخـرا بهذا المفهوم إن على الصـعيد الدولي، أو الإقليمي التـي كان آخرهـا تقاريـر المعرفة العربية لسـنتي (2009) و(2014) اللذين أصـدرتهما مؤسسـة آل مكتوم، لتقييـم مـا تم إنجازه على المسـتوى المعرفي في العالم العربي ولرصـد موقـع دول المنطقة العربية في اقتصـاد المعرفة.

وتضمـن هـذا البحـث فصلـين؛ أولهما نظـري: صال وجال بـين المفاهيـم النظريـة المؤسسة لمصطلح اقتصاد المعرفـة، وكذا تطوره التاريخي، ثم التعرف علـى خصائصه ومؤشراته المتمثلة في: تكوين موارد بشرية ذات كفاءات عالية، وإدماج التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال ICT، البحث والتطويرR-D (البحث العلمي)، التوفـر على منظومات إبداعية وابتكارية Innovation system ...، وقد أدت الدواعي الميدانية والمنهجية إلى الاكتفاء بدراسة معيار واحد هو البحث العلمي، هذا الأخير الذي يفترض بدوره عدة متطلبات؛ أهمها: وجـود استراتيجية واضحـة ومتكاملة ذات موارد بشريـة ومادية كافية ومدعومة مـن المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

أما فيما يخص الفصل الثاني التطبيقي: فقد تطرق إلى دراسة حالة البحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي في الفترة الممتدة ما بين (2010-2000)، ورصد مدى تطابقه مع مواصفات اقتصاد المعرفة (النشر العلمي المحكم، براءات الاختراع، الاستشهادات/الاقتباسات...) ليخلص إلى ضعف مساهمة البحث العلمي الجامعـي لهـذه المؤسسـة في الناتج الابتكاري الداعـم للتنمية وعدم قدرته على منافسـة البحوث العلمية في الدول المتقدمة أو نظيراتها الصاعدة (مثل دول النمور الآسيوية)، وهذا راجع بالأساس حسب الظروف التي اشتغلنـا فيهـا والمعطيات التي توفرت بين أيدينا؛ إلى الإجـراءات المرحلية (إصلاح 2003، المغادرة الطوعية 2005، المخطـط الاستعجالي 2009...) التي ظلت تحكم التعليم العالي بالمغرب عموما، والبحث العلمي لهذه الجامعـة خصوصا مـن جهة، ومن جهة أخرى نظرا لغيـاب قواعد بيانات لأنشطة البحـوث والتطوير إضافة إلى انعـدام لأي رأسمـال مجازف يدعم البحث العلمي. موصيـا في الختام؛ بضرورة نشر ثقافة البحث العلمي، وتحفيـز الباحثين، وصياغة استراتيجيـة واضحة المعالم ذات موارد وأهداف محددة بدقة تهدف على المدى القصـير والمتوسط إلى جلب التقنية واستيراد المعرفة قصد توطينها وتملكها على المدى البعيد؛ بما يؤدي إلى المنافسة في اقتصاد المعرفة بدل الاكتفاء بلعب دور المستهلك السلبي في هذا النوع من الاقتصاديات.

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد المعرفي، البحوث والتطوير، جامعة محمد الخامس السويسي بالمغرب .

ISSN:2308-5347

http://dx.doi.org/10.20428/AJQAHE.9.2.5

The Role of Scientific Research in University Access to The Knowledge Economy Inmoroccan Universities , Case Study: Mohammed V Souissi University Between (2000 And 2010)

Abstract :

Knowledge economy is one of the main concepts in the globalization time. It is also called digital economy, network economy and Knowledge society .It is based on Knowledge and information.

This research is concerned, among others, with Knowledge economy. AL-MAKTOUM Foundation issued in 2009 a report on knowledge in the Arab world, for evaluating Arab contribution in knowledge society.

This study included two parts ; The first part reviewed the literature on Knowledge economy : its beginning, its evolution, characteristics and its indicators which include Staff development , ICT ,Scientific research (R&D),and Innovation systems. For methodological and practical reasons, this study dealt with scientific research.

The second part, dealt with scientific research conducted at Med V University-Souissi and to what extent it suits the characteristics of Knowledge economy: indexed publications, brevets, citations…etc. The study showed the weakness of scientific research at this University. It cannot rival the research done in Asia and emergent countries (NIAC).This weakness is attributed to several causes among them are Volunteer departure 2005, New reform 2003…, non-existence of data bases for R&D ,and absence of risk capital…

This study recommends the vulgarization of the scientific research culture, incentives for researchers, and a clear strategy for research, in long and short terms, bringing technology, importing knowledge and competition in Knowledge economy instead of playing the role of passive consumer in this type of economies.

Keywords :

Knowledge Economy, Scientific research and Development, Med 5th Souissi University.

ISSN:2308-5347

المقـدمــة :

إن الاقتصـاد المرتكـز علـى المعلومات والمعرفة يستند مبدئيـا إلى توظيف الأفكار والمعـارف بدلا من القدرات الفيزيائيـة، وتطبيـق التقنيـات المتقدمة بدلا مـن الاقتصار على تحويل المـواد الأوليـة أو استغلال العمالة الرخيصة.

وقـد بـدأ الكثيرمن البـاحثـين والدارسين والمراقبين «يـرون أن ما يحدث الآن هو الانتقـال إلى نوع جديد من المجتمعـات التـي لا تقوم أساسا على الصناعة والتصنيع، لقد دخلنـا في رأيهم مرحلة النمو والتنمية تتجاوز الحقبة الصناعية بمجملها، هكذا ستتعدد التسميات والمصطلحات المستخدمة لوصف هذا النظام الاجتماعي الجديـد مثـل» المجتمع ما بعد الصناعي« أو »عصـر المعلوماتية «أو »الاقتصاد الجديـد «، ويمكن أن ندمج هذه التسميـات جميعهـا في مصطلـح واحـد أصبح متـداولا الآن هـو اقتصاد المعرفـة.» (أنطوني جندنـز، 2005، ص 439)

للإشـارة فإنـه «مـن الصعـب وضع تعريـف دقيق لاقتصـاد المعرفة، غـير أنه من الوسـع استعمالـه ليدل على الاقتصـاد الذي تمكـن فيه الأفكار والمعلومـات وأشكال المعرفة الأخـرى وراء الابتكار والتوسـع الاقتصادي» وخلق الثروة. (أنطوني جندنز،ص439) من جانبها عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Organization for Economic Cooperation and Development OECD، الاقتصاديـات المرتكزة علـى المعرفـة، بأنهـا تلك التـي تتأسس بشـكل مباشر علـى إنتـاج وتوزيع واستعمـال المعرفـة Knowledge والمعلومـات(Information (Abdelkader Djeflat،2004، 30، ويفسـر دومينيـك فـوراي D.Foray الاقتصـاد الجديـد بأنـه اقتصـاد المعرفة وتعاظـم الدور الـذي تلعبه هذه الأخـيرة في الاقتصـاد. (Alain RALLET،2005،264) **وللتذكـير فـإن هـذا المفكـر يعـد أحـد المؤسسين لهذا المفهـوم وقد اقـترح مؤخرا في سنـة 2009 «تعريفـا مدققا لاقتصاد المعرفة بوصفـه حقلا شاسعا، ومكونا من فضـاءات عدة من المفروض استكشافهـا، تمتـد هذه الفضاءات من البحث إلى مسلسـلات التعلم، من مخرجات المعرفة إلى مشاكل تنسيق أنشطـة الإبداع للمعرفة المقننة** (Codified knowledge)**إلى المعارف الضمنية** (Tacit knowledge).."

(Dominique FORAY،2009،118)

إن مفهوم المعرفة ليس أمرا جديدا، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائيـة، مرافقـة لاتساع مداركه وتعمقها، حتى وصلت إلى ذراها الحالية، غير أن الجديد هو حجم التأثير والتنظيم النسقي الذي تشهده اليوم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط الإنسان عموما.

وجديـر بالذكـر أن اقتصاد المعرفة كان قد حظـي ولو بشكل ضمني باهتمام ملحوظ في أعمال العديد من المفكريـن الاقتصاديـين: أمثـال آدم سميـت A.Smith و كارل ماركـس K.Marx الذين اعتـبرا على التوالي نهايـة القـرن (18) وبدايـة القـرن (19) أن المعرفـة الإنسانيـة أو ما أصطلـح عليه في تلك المرحلـة بالدور الرئيـس الـذي تلعبه عوامل التكوين، والمعارف، والمهارات، والكفايات، والتجارب، وخبرات العمال في الرفع من المردودية والمساهمة في سيرورة العملية الإنتاجية. (Jean-cLaude VEREZ ،2009، 17-18)

لكـن مصطلـح اقتصـاد المعرفـة لن يعرف الظهور والتـداول بشكل مكثف إلا في حدود حقبـة الستينيات من القـرن الماضـي (ق20) على يد منظريـن أمثال: بيتر دروكـر F.Drucker Peter وآخـرون. استعمل آنذاك ليـدل علـى أهمية الرأسمـال المعرفي المتمثـل في الكفـاءات والتنظيم المعلوماتـي وأنشطة البحـوث والتطوير (D&R) Research and development...**إلخ.**

وقـد عـرف المفهـوم انتشارا واسعا في المدة الأخـيرة التي أسماها المفكر «ألفان طوفلـر» بالموجة الثالثة من الرأسماليـة التي حلت فيهـا الثورة الإلكترونية خاصة مطلع القرن (21) محل الثورة الصناعية التي شهدها القـرن (19). (د. مصطفـى القباج،2006،صـ139) أي أن اقتصاد المعرفة ما هـو إلا حقبة أو طور جديد بل مرحلة متقدمة من الرأسمالية التي سادت فيها العولمة والتيار النيولبيرالي.

ISSN:2308-5347

كمـا لقـي هـذا المصطلـح تـداولا كبـيرا من لدن باحثـين آخرين وخـبراء في العـالم العربي مـن قبيل نبيل علي(2003)، وفليح حسن خلف(2007)، وفي المغرب يحيى اليحياوي(2007) وغيرهم...

إن هـذا النـوع مـن الاقتصـاد يتضمـن: الرفـع مـن المـوارد المخصصـة لإنتـاج المعـارف ونقلها عـبر البحوث والتطوير، أو ما يعرف كذلك بالبحث العلمي، التكوينات، التربية... الشيء الذي يسمح بالولوج إلى اقتصاد المعرفـة مـن جهة، إلى جانـب الاهتمام بتقنيـات الاتصال والإعـلام الحديثـة (Information and communication technologies (ICT التي تلعب دورا مهما جدا من جهة أخرى. وبنفس الكيفية، فإن الإبداع أو الرأسمـال الإبداعـي يمثل تحديا حقيقيا للاندماج في الاقتصاد المعـرفي. وكما أن طبيعة المعرفة قد تكون صريحـةCodified مدونـة أو مسجلـة... أو ضمنيـة Tacit في موجهـات السلوك البشـري التلقائية مثلا: (تقريـر التنميـة الإنسانيـة العربية،2003،ص36) ،فـإن إنتاج المعرفـة لا يقتصر على الأشـكال التقليدية للعلـم والبحـث العلمي بل تنتج المعرفة كذلك عن صنوف التعبير الفني والأدبي والنشاط الإنتاجي للثقافتين العالمية والشعبية.

إن اقتصـاد المعرفـة إذا مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد، يصعب إدراكه بكل تفاصيله والإحاطة بجميع جوانبه، إلا أن ما يهمنا في بحثنا هذا (البحث العلمي واقتصاد المعرفة) هو بالضبط نفع المعرفة الذي لا يتوقف على مضمونهـا المجـرد، وإنمـا على مدى إسهام هذا المضمـون في إيجاد حلول لقضايا يجـري الاهتمام بها في مجتمع واقتصاد معنيين خلال وقت محدد.

مشكلة البحث و أهميته:

إن اختيارنـا لهـذا الموضـوع (دور البحث العلمـي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة) لم يـأت بمحض الصدفة؛ وإنما أتى بناءً على عدة أسباب نراها موضوعية في مجملها.

وتتمثـل أهم الأسباب في صـدور التقرير العربي حول المعرفة «نحو تواصل معـرفي منتج» لعام (2009) الذي أتـى ليقيم ما أنجز على مستوى العـالم العربي في مجال اقتصاد المعرفة ومجتمعها؛ مشيرا إلى أهمية البحث العلمـي (أو مـا يعرف أحيانا بالبحـوث والتطوير) في الولوج إلى هذا الاقتصـاد الجديد، وللتذكير فإن هناك تقريرا آخر كان قد صدر سنة (2003) حول التنمية الإنسانية العربية يعالج نفس الموضوع مسجلا آنذاك فارقـا مهـولا حول المعرفة في عالمنـا العربي عموما وبالمغرب خصوصا، وباقي دول العـالم بشرقها الأسيوي أو غربها الأوروأمريكي.

ولـن نتعمـق أكـثر في دراسة خصائص اقتصاد المعرفة، بقدر مـا سنتطرق إلى البحث العلمي الجامعي الذي ستشكل مساهمته في اقتصاد المعرفة إطارا نظريا لحل مشكلة البحث وأسئلته التي سنأتي على ذكرها لاحقا. ذلك أن الجامعة تعدّ من أهم ركائز مجتمع المعرفة وجوانبها؛ لما تلعبه هذه المؤسسة من دور سواء في التكوين وخلـق الكفاءات، أو في تطويـر البحوث الإبداعية (Creative Research)، وقـد عرفت الجامعة في المغرب عـدة تأثـيرات وتغيرات خلال العشريـة الأخيرة(2010-2000) التـي تميز فيها التعليـم المغربي بشكل عام والجامعة بشكل خاص بتعدد الإصلاحات التي كان من أبرزها تطبيق بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمغرب؛ الذي أدخل إلى الجامعة عبر نظام الإصلاح الجامعي سنة (2003)، ثم المخطط الاستعجالي لسنة (2009)، ونظـرا لضيـق الوقت مـن جهة وانعدام الإمكانيات المخصصة لهذا البحـث من جهة أخرى، فإن ثمة صعوبـة كبيرة استحال معها إجراء مسح شامل أو جزئـي للجامعات المغربية الشيء الذي دفعنا إلى الاكتفاء بدراسة حالة واحدة هي جامعة محمد الخامس السويسي، وذلك لاعتبارات أهمها:

- تاريخ الجامعة المذكورة ، فهي تعد من بين أعرق الجامعات في المغرب، إذ إن جامعة محمد الخامس تأسست سنة (1957).
- قرب جامعة محمد الخامس السويسي من المركز، فهي تتواجد بالرباط العاصمة المغربية، وذلك مقارنة مع بعض الجامعات الفتية أو الموجودة في الهوامش.

ISSN:2308-5347

هـذه الاعتبـارات وغيرها قد تعطـي جانبا مهما مـن التمثيلية لهذه الجامعـة ولو بشكل نسبـي، وستعدّ نتائج البحث بمثابة تقريب عن وضع البحث العلمي ومساهمته في اقتصاد المعرفة لدى باقي الجامعات المغربية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على المحاور الآتية :

- التعرف على استراتيجية الجامعة في ميدان البحث العلمي.
- تقييم مدى ملاءمة مدخلات البحث العلمي الجامعي ونواتجه مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
- قياس وتبيان مدى مساهمة القطاع الخاص المغربي في البحث العلمي وانفتاح هذا المكون على المنتوج العلمي الجامعي للاستفادة منه.
- رصـد تأثـير التغـيرات والإصلاحات التـي عرفها التعليم العـالي على البحث العلمـي الجامعي خلال فترة (2010-2000).

أسئلة البحث:

مـا مـدى توافر هذه المؤسسة علـى استراتيجية بعيدة المـدى للبحث العلمي لبلوغ اقتصـاد المعرفة خلال مدة الدراسة (2010-2000) ؟

- كيـف تطـورت وساهمت مدخلات البحـث العلمي لجامعة محمد الخامـس السويسي في تحقيق نواتج كافيـة للولوج إلى الاقتصاد المعرفي ما بين (2000) و(2010)؟ وهل هناك قدرة أصلا لهياكل وفرق البحث بالجامعة على استيعاب مفهوم»اقتصادالمعرفة»؟
- هـل القطاع الخاص يدعـم البحث العلمي ويقـوم بتثمينه وتطبيقه في المحيـط السوسيواقتصادي؟ وهـل هنـاك تسويق من جانب الجامعة واستعداد وترحيب من جانـب المقاولة بمنتوج البحث العلمي الجامعي؟
- كيـف أثـرت البرامـج والإصلاحات التي عرفتهـا الجامعة المغربيـة ما بـين (2000) و(2010) على البحث العلمي الجامعي؟

فـرضيـات البحـث:

- الفرضية1 : تفتقر الجامعة الى استراتيجية بعيدة المدى لبحث العلمي يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
- فرضية 2 : ضعف الموارد البشرية والمادية ما بين (2000)و (2010)، حد من مردودية نواتج البحث العلمي الملائم لاقتصاد المعرفة بهذه الجامعة.
- فرضية 3 : غياب دعم القطاع الخاص للبحث العلمي الجامعي للولوج إلى الاقتصاد المعرفي.
- فرضيـة 4 : تأثـر البحـث العلمـي لجامعة محمد الخامـس السويسـي بالإصلاحات والتغـيرات التي شهدها التعليم العالي ما بين (2000) و(2010) .

مصطلحات البحث :

استراتيجية البحث العلمي- الاقتصاد المعرفي-مدخلات البحث العلمي ونواتجه -القطاع الخاص.

لتوضيح أكثر لهذه المصطلحات، فإننا سنتناولها في الإطار النظري الموالي عبر التعريف بخصائص الاقتصاد المعـرفي ومؤشراتـه التـي على رأسها البحـث العلمي. لنتطـرق بعد ذلـك إلى دور هذا الأخير ومـدى مساهمة مدخلاته ونواتجه في الاقتصاد المعرفي بجامعة محمد الخامس السويسي.

الإطار النظـــري:

1 - اقتصاد المعرفة : خصائصه ومؤشراته :

أ-خصائص اقتصاد المعرفة :

خلافا للعديد من الاقتصاديات فإن الاقتصاد المبني على المعرفة ينفرد بخصائص معينة آتية من طبيعة المعرفة التي هي غير ملموسة ولا مادية، فدالة الإنتاج في هذا النوع من الاقتصاد تختلف عن دالة الإنتاج التقليدية، إذ إننا قد ننفق أموالا وتكاليف لمعرفة معينة، هذه الأخيرة قد تنتج قيمة مضافة عالية جديدة أو متوسطة أو لا تضيف شيئا على الإطلاق، كما أن معظم السلع المعرفية لا تقبل الفناء منذ الاستعمال الأول لها، وهي كذلك سهلة من ناحية إعادة إنتاجها إذ تكون تكلفتها كبيرة فقط أثناء الابتكار أو إنشاء المعرفة الأولى (حسن مظفر الرزو، 2006، ص 347-346)...،لذلك يتم رصد هذا الاقتصاد عبر مجموعة من المؤشرات والمعايير.

ب- مؤشرات اقتصاد المعرفة :

- **التعليم والتكوين المستمر للموارد البشرية :**

تهدف هذه الخاصية إلى الرفع من مستوى كفاءة العنصر البشري وزيادة إنتاجيته وتنافسيته الاقتصادية، إذ يتعين على الحكومات توفير يد عاملة ماهرة وإبداعية أو رأسمال بشري قادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، والدليل على ذلك ما تقوم به الدول الغربية وشركاتها المتعددة الجنسيات من تكوين مستمر لعمالها وكوادرها؛ بل واستقطاب العقول من الدول الفقيرة وهو ما أصبح يطلق عليه هجرة العقول أو الأدمغة.

- **إدماج تقنيات الإعلام والاتصال الحديثةICT :**

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) Information and Communication Technologies تعد العصب الرئيس للثورة المعلوماتية المتمثلة في هيمنة الأدوات والوسائل الرقمية في أغلب المعاملات التجارية، المالية أو الاقتصادية، كما أن منتجات الاقتصاد المعرفي أو الذي يطلق عليه أحيانا الاقتصاد الشبكي أو الرقمي، أصبحت تشكل النسبة الأكبر في الإنتاج الداخلي الخام للعديد من الدول وبخاصة الغربية منها، إلى جانب ذلك فإن العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال المعلومات يوظفون كفاءاتهم الفكرية أكثر من مهاراتهم اليدوية.

- **نظم الابتكار والإبداع Innovation Systems:**

وهي منظومة نسقية تروم نقل التقنية وتوطينها عبر تملكها بهدف إعادة إنتاجها في مرحلة أولى وابتكارها عن طريق أنشطة الإبداع في مرحلة لاحقة؛ وذلك للرفع من التنافسية والمشاركة في إنتاج المعرفة بدل الاكتفاء بلعب دور المستهلك والمتلقي السلبي لها.

- **أنشطة البحوث والتطوير RD Research and development (البحث العلمي):**

بناء على الدراسات التي أجريناها؛ وجدنا أنه يكاد يتفق أغلب الباحثين على أن الإنفاق على البحث العلمي وما يمثله من نسبة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) Gross Domestic Product حسب ما أكدت ذلك أيضا دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، هو من أهم المؤشرات الدالة على اهتمام البلد المعني بالجانب المعرفي في الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية للدولة.

2 -البحث العلمي: أنواعه ومؤشراته

أ- أنـــواعه:

- **البحث الأساسي Basic Research: وهو البحث الذي يختص بأشغال تجريبية أو نظرية تهدف أساسا إلى الحصول على معارف جديدة حول ظواهر و / أو وقائع تحت الملاحظة، وذلك بدون أي**

ISSN:2308-5347

تطبيق، واستخدام خاص لهذه المعارف.

- البحـث التطبيقـيApplied Research : يعنى هذا البحث بالقيـام بأشغال تهدف إلى الحصول على معارف جديدة، لكن توجه نتائج هذا البحث إلى استخدامات وأهداف تطبيقية محددة.
- التطوير التقاني :Technological development يخص مجموعة أشغال منتظمة (نسقية) ترتكز علـى معارف موجـودة مسبقا ويحصل عليها عن طريـق البحث و/أو عن طريـق التجارب التطبيقية (التقنية)، وذلك بهدف إنتاج مواد جـديدة ومنتوجات، وكذلك صناعة أنماط ومنظومات وخدمات جديدة أو تطوير أخرى موجودة سلفا.

ب- مؤشـــــراتـــه:

- المدخلات: المـوارد البشريـة (أعـداد الأساتـذة الباحثـين)، والمالية (ميزانيـة البحـث العلمـي)، واللوجستية (المختبرات).
- النـــواتج: بـــراءات الاختراع والنشرات العلمية المصنفة والاستشهادات (الاقتباساتcitations).

3 - دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة:

إن البحـث العلمـي لا يمكـن أن يسهـم في بناء اقتصاد معـرفي إلا إذا كانت له بنية بحثيـة قوية ذات طبيعة معينـة لهـا محـددات ومؤشرات خاصـة (المدخلات والنـواتج)؛ حتى يستطيـع البحث العلمي بذلـك أن يلعب مختلف أدواره المنوطة به؛ والتي من أبرزها تقديم قيم معرفية مضافة عالية بما يكفي للولوج إلى الاقتصاد الذي أصبح يرتكز على المعرفة، وبالتالي تلبية الحاجيات السوسيواقتصادية.

مدخلات البحث العلمي:

إن البحـث العلمـي أو مـا يعرف بأنشطة البحـث والتطوير كما رأينا سابقا هو أحـد أهم الخصائص المميزة والمعايير المعتمدة لقياس مدى ارتكاز اقتصاد معين على المعرفة.

ويذهب أغلب الباحثين إلى أنه لقياس البحث العلمي ورصد مدى ملاءمته وخدمته لمتطلبات اقتصاد المعرفة سـواء مـن حيـث الكم أو النـوع، يجب الأخـذ بعين الاعتبـار المدخـلات inputs المتمثلـة في المـوارد البشرية (خاصـة الباحثين) والمـوارد المالية (أي الإنفاق علـى البحوث والتطوير)، فوجود هـذه المدخلات، وما تمثله ضمـن مجمـوع الإمكانات المتاحة لدى هذه الجامعة أو تلك لهو دليل على إيلاء الجامعة المعنية للبحث العلمي من عدمه.

نواتـج البحث العلمي:

لا يمكن الاكتفاء بمدخلات البحث العلمي لوحدها لتقييم نجاح أية استراتيجية بحثية لجامعة معينة. إذ إن الدور الذي ستلعبه هذه المدخلات في الدراسة سيكون ثانويا ما لم تقترن برصد نواتج البحث العلمي لهذه الجامعـة؛ أي المخرجـات outputs الخاصة بالبحوث والتطوير؛ المتمثلـة في النشر العلمي المصنف (المحكم) Indexed Publication ؛ وبـراءات الاختراع Patent.

- النشرات العلمية

حسـب تقريـر المعرفة العربـي(2009) تلعب النشـرات العلمية المصنفـة أو المحكمة من طـرف لجان علمية ومؤسسـات دوليـة متخصصة دورا مهما في المقارنة بـين الدول بخصوص إنتاج المعرفـة العلمية ونشرها، ذلك أنـه يتـم احتساب عدد النشرات العلمية لكل مواطن كمؤشر إضافي، وكمثال على ذلك فإنه قد صدر في المغرب مـا بين عامـي (1998) و (2007) حوالي (1444) مقـالا مصنفا، كما مثلت نسبة المقـالات لكل مليون مواطن حوالي (39.1) مقالا عام (2005).

إلى جانـب ذلـك ولقياس جـودة الأبحـاث يتـم الأخذ بعـين الاعتبـار، عـدد الاستشهـادات Citations أي الاقتباسـات المرجعيـة المأخوذة من منشور علمي مصنف مـا، إذ تزداد الإشارة إلى أهميـة البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف معرفة جديدة للإنسانية، ويتم ذلك من خلال تتبع أثر البحوث وقياسها بواسطة رصد نسبة

الاستشهادات فيها وحسابها.

- براءات الاختراع

يشير أيضا تقرير المعرفة العربي(2009) إلى براءات الاختراع أن تعد عاملا مهما في تقييم مخرجات البحث العلمي، ورصد مدى التقدم العلمي لبلد معين أو مقارنة مؤسسة بحثية (جامعة مثلا) مع مؤسسة أخرى، وكمثال على ذلك فقد تصدر المغرب ومصر المنطقة العربية في عدد براءات الاختراع المسجلة بنحو (500) براءة في السنة.

كما تعدّ اللقاءات والندوات العلمية هي الأخرى إلى جانب المنشورات العلمية وبراءات الاختراع، أحد مخرجات البحث العلمي، إلا أن صعوبة الإحاطة بها وبتعقيداتها الكثيرة من جهة، وشبه غياب لقواعد بيانات معترف بها ولجان دولية للتحكيم من جهة أخرى؛ قد تجعل معيار الندوات ثانويا مقارنة مع الإنتاجات العلمية السالفة الذكر (النشرات والبراءات).

دعم القطاع الخاص للبحث العلمي الجامعي لتلبية الحاجيات السوسيواقتصادية :

رغم أهمية النواتج العلمية (Outputs) السالفة الذكر في دراسة أنشطة البحوث والتطوير، إلا أنها تظل غير كافية للتعبير عن مدى مساهمة الإنتاج العلمي في التنمية وحدود خدمة البحث العلمي للحاجيات السوسيواقتصادية.

إن الإنفاق على البحث العلمي هو استثمار له مردود ربحي، إن على المدى القريب من خلال البحوث التطبيقية أو على المستوى البعيد عبر دعم البحوث الأساسية، وهو ما تقوم به القطاعات الإنتاجية والمؤسسات الراعية التي تسمى في الدول المتقدمة بالحاضنات STAKES HOLDERS.

الدراسات السابقة:

- يشير الصغير(2005)إلى أن البحث العلمي لا يسهم في الولوج إلى اقتصاد المعرفة إلا من خلال سياسة علمية –استراتيجية- واضحة تتبناها الجامعات؛ وذلك عبر توفير مستلزمات ضرورية سواء من حيث الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير، أو توافر المؤسسات التي ترعى البحث العلمي، وقواعد معلومات مساعدة على البحث... إذ يشير في هذا الصدد، إلى أن الدول المتقدمة تخصص ما بين (2.5%) و (5 %) من ناتجها القومي، في الوقت الذي لا تتجاوز هذه النسبة المخصصة للبحث العلمي في الدول العربية حوالي (0.2 %)، في حين تعد نسبة (1 %) بمثابة حد أدنى لدعم البحث العلمي. بينما يظل الإنفاق على أنشطة البحث العلمي في البلدان العربية من أدنى مستويات الإنفاق على البحث العلمي في العالم. ويرى أيضا الدكتور أحمد حسين الصغير(2005)-ضرورة وجود شراكة بين القطاع الخاص والجامعات- إذ إن قطاعات الإنتاج عليها أن تضطلع بالإنفاق والتمويل، بالمقابل تسهم الجامعات في توفير الباحثين والخبراء في مختلف المجالات لتستفيد القطاعات الإنتاجية من نتائج هذه البحوث في عمليات تطوير الإنتاجية وتحسينها، والرفع من المردودية الاقتصادية لهذه القطاعات.
- كما يؤكد اليحياوي(2007) أن هذه الاستراتيجية لا تتم إلا من خلال اتخاذ إجراءات تنظيمية وتخطيط متوسط وبعيد المدى يضم في ثناياه الأهداف المرحلية (أي جلب واستيراد المعرفة التقنية والعلمية) والاستراتيجية التي تهم جانب الإبداع والابتكار في مجال البحوث والتطوير (وتعني إعادة إنتاج المعرفة بعد تملكها وتوطينها)، وجدير بالذكر أن هذا الجانب الأخير ذو أهمية قصوى للحصول على ما يمكن تسميته بالنشاط الابتكاري والإبداعي خاصة في ظل تزايد احتكار المعرفة من طرف الدول المتقدمة وشركاتها العابرة للقارات، وهو ما أصبح يعرف بالتوزيع العالمي الجديد للمعرفة، هذه الشركات التي باتت تمول البحوث الأساسية في تلك الدول بما يسمى الرأسمال المجازف Risk capital. وعموما يمكن الجزم بأن أية سياسة علمية يجب أن تحدد أهدافا وأولويات مدروسة، بل وتضع استراتيجية وآليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ من تمويل، وبناء، أو تجديد للمنشآت وتجهيزها بأحدث الوسائل والأدوات العلمية. (يحيى اليحياوي، ص:103-102)

ISSN:2308-5347

- كما يوصي في هذا الإطار، تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) المعنون بـ »نحو إقامة مجتمع المعرفة«، أنه ولنجاح أية استراتيجية بحثية لابد من توافر الشروط والوسائل البشرية والمادية لضمان تحقيق إنتاج معرفي، خاصة في البحوث الأساسية التي تهتم بتطوير التقدم العلمي وخدمته للوصول إلى التنافسية في إنتاج المعرفة، وبالتالي تلبية متطلبات المحيط السوسيواقتصادي للجامعة وحاجياته.
- ويسرد تقرير التنمية العربية الإنسانية (2003،ص72) على أن حوالي (90 %) من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية، يأتي من مصادر حكومية ولا يساهم القطاع الخاص فيها إلا بأقل من (10 %)، بينما تزيد نسبة مساهمة هذا القطاع في الدول المتقدمة عن (50 %)، وأحيانا تصل إلى (70 %)..وذلك ما توصل إليه بحثنا هذا كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا بالفصل التطبيقي(دراسة الحالة).
- وهو نفس الشيء الذي تذهب اليه دراسة »الجامعة والمحيط ورهان التنمية : نقد واستراتيجية « لعبد الوهاب إيد الحاج (2005) التي تشير إلى أن التمويل الحكومي للبحث العلمي يشكل نسبة ضيئلة جدا في التمويل العام للبحوث لدى الدول المتقدمة، بينما يشكل في الدول العربية نحو (82 %) من إجمالي تمويل البحوث.
- على العكس من ذلك فإن مساهمة القطاع الخاص جد متواضعة ولعل هذا راجع إلى طبيعة وبنية القطاعات الخاصة للبلدان النامية عموما، و ذلك هو ما يؤكده د. حسين العمراني (1999) اذ تشير دراسته »إدارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب « الى كون الاقتصاد المغربي «يقوم على المقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانيات محدودة، وهي مقاولات ذات طابع عائلي لا تعتمد على العلم والبحث العلمي في تطوير إنتاجها»و لا تعتبر الابداع المعرفي اساسا و مرتكزا للرفع من تنافسيتها.

مناقشة الدراسات السابقة:

- اعتبرت الدراسة المتطلبات و المؤشرات المشار اليها في دراسات و تقارير المعرفة العربية (2003) و (2009) منطلقا لها وشكلت اطارا مرجعيا اساسيا للبحث حيث ذهبت الدراسة الى اختبار مدى توفر وملائمة ظروف الجامعة المغربية مع متطلبات ومرتكزات البحث العلمي في الاقتصاد المعرفي.
- تطرقت هذه الدراسة لموضوع الجامعة خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي، متماشية مع الدراسات السابقة خاصة دراسة الدكتور أحمد حسين الصغير(2005)، إلا أنها اختلفت مع هذه الدراسات في الإطار النظري؛ وذلك باعتمادها بشكل كبير ودقيق على معايير اقتصاد المعرفة ومؤشراته.
- تناولت هذه الدراسة أنموذج جامعي هو (جامعة محمد الخامس السويسي) خلافا لباقي الدراسات التي لم تتطرق لدراسة حالة لجامعة معينة.
- اتفقت الدراسة مع دراستي الصغير(2005)، ودراسة اليحياوي(2007)، حول وجوب امتلاك رؤية استراتيجية ذات موارد بشرية ومالية خاصة للبحث العلمي.
- اتفقت دراسة عبد الوهاب إيد الحاج (2005)، و د.حسين العمراني(1999) حول أهمية مساهمة القطاع الخاص والمحيط الاقتصادي للبحث العلمي الذي تقوم به الجامعات.

منهجية البحث و إجراءاته :

منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على منهجية الوصف عبر بث معطيات الوثائق، وذلك من خلال: مقارنة جامعة محمد الخامس السويسي مع وضع معدل وطني للبحث العلمي للجامعات المغربية، ثم حاولنا تقسيم الفترة الممتدة ما بين (2010-2000) إلى ثلاث مراحل: ما قبل الإصلاح الجامعي (ما قبل 2003)، وأثناء الإصلاح (2009-2003)، ثم بعد الإصلاح (المخطط الاستعجالي بعد 2009)، وهو ما يعرف بتقنية التحقيب الزمني، وذلك لرصد تطور مستوى البحث العلمي طوال فترة الدراسة.

وبناء على المعطيات القليلة المتوفرة التي استطعنا جمعها خلال مدة البحث القصيرة جدا، إن بواسطة

البيانـات والوثائـق أو عن طريق المقابـلات التي تمكنا من إجرائها مع بعض المستجوبين، فقد كانت إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

مجتمع البحث: مسؤولون جامعيون عن البحث العلمي في الجامعة، رؤساء هياكل البحث، وممثلون عن القطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب).

عينة المستجوبين اقتصرت على: ممثل القطاع الخاص (GENERALBUSINESSCONFEDERATION OF MOROCCO: الاتحـاد العـام لمقاولات المغـرب)- مسؤولان عـن البحث العلمي في الجامعـة- أستاذان مـن بـين أربعـة رؤساء مراكـز، الدكتوراه مكلفـون بالبحث العلمـي ينتمـون إلى أربع تخصصـات؛ وهي: علوم الطـب، الهندسـة المعلوماتيـة، العلـوم الاجتماعية والإنسانيـة وعلوم التربيـة، وتخصص العلـوم القانونية والاقتصادية.

وقبل ذلك قمنا بمعالجة الإحصائيات والوثائق الرسمية المتوفرة في الجامعة ومؤسساتها عبر بثها من خلال أشكال ورسوم بيانية، ودرسنا المعطيات التي نرى أنها مفيدة للبحث.

أدوات البحث: قمنـا بتقنية إجـراء المقابلات المباشـرة (الاستجواب interviews)، وذلـك إنما لاستحضار آراء العينـة مـن أجل مساعدتنـا في التفسير الوصفي المعتمد مع معنيين في البحـث العلمي؛ هم: رؤساء هياكل البحـث، وبعض الخـبراء في اقتصـاد المعرفـة، إلى جانب أحد أبـرز الفاعلـين الاقتصاديين (الاتحـاد العام لمقاولات المغرب)، ووضعنا لذلك دليلا للمقابلات تثبتنا من صدقه، بعد عرضه على بعض الأساتذة الباحثين في الاقتصاد المعرفي.

نشير إلى أننا لم نقم بمعالجة إحصائية رقمية نظرا لصغر حجم العينة، وسهولة تناولها، وتفسيرها وصفيا.

الجزء الميداني للدراسة (دراسة الحالة)

استراتيجية البحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي (2000 - 2010):

لا يمكـن فصـل البحـث الذي تقوم به الجامعـات عن الاستراتيجية الوطنية للبحـث العلمي إن وجدت، لهذا فرغـم الخطابـات الرسميـة والسياسـات الحكوميـة التـي تعاقبت منـذ بدايـة الألفية الجديـدة في سنوات (2000-2002) (مرحلـة حكومـة التنـاوب) فإن البحث العلمـي في المغرب بدأ مؤخـرا في التراجع (النقابة الوطنيـة للتعليـم العـالي، 2010) نتيجة لعدة عوامل سنحـاول قدر المستطاع استكشـاف جزء منها من خلال دراستنا لاستراتيجية جامعة محمد الخامس السويسي في الفترة الممتدة ما بين (2000)، و (2010).

أ- واقع البحث العلمي: (ما بين 2000 - 2008)

- تحليل المقابلات:

أظهـرت المقابـلات التـي تمكنـا من إجرائهـا مع بعض المسؤولين الجامعيين عـن البحث العلمي، علـى أن هذه المؤسسـة انخرطـت في استراتيجيـة تماشـت مـع المخططات والأهـداف الوطنية التـي تولي أهميـة للبحوث الجامعية، وذلك منذ بداية العشرية الإصلاح (2000-2010)، ويمكن أن تقسم هذه الفترة إلى مرحلتين:

مرحلـة أولى مـا بـين (2003-2006)، تميـزت بالتشخيص لمعرفة نواقص هياكل البحـث العملي المتواجدة بالجامعة وقوتها.

مرحلـة ثانيـة مـا بـين (2006-2009)، وهـي المرحلـة التـي عرفـت بإعـادة هيكلـة البحـث العلمـي. Restructuration

إلا أن هاتـين المرحلتـين تأثرتـا بنقص حاد في المـوارد الماليـة، وبخاصة ضعـف ميزانية البحث ثـم المغادرة الطوعية، إذ شهدت هذه الجامعة بالخصوص انخفاضا شديدا لمواردها البشرية إثر هذه العملية.

ISSN:2308-5347

▫ تعليق واستنتاج:

عمومـا يمكـن القول بأن الأهداف لم تكن واضحة ومحددة بدقة، والرؤية لم تكن بعيدة المدى بما يكفي، إذ إن هـذه الفترة تخللتها توجهـات ذي طبيعة مرحلية، وافتقرت إلى الوسائل والآليات اللازمة المتعارف عليها في البحث العلمي الملائم لاقتصاد المعرفة، كالتجهيزات والمختبرات ...

إلى جانـب ذلـك فـإن اختيـار الباحثين القيـام بأبحاث فردية وليس في إطار مجموعات بحـث منظمة يعد مؤشرا على غياب استراتيجية منظمة وموحدة ...

كمـا أن غيـاب قواعـد بيانات معلوماتية للبحث العلمـي ولمختلف أنشطة البحـوث والتطوير بجامعة محمد الخامـس السويسـي يعـد هـو الآخر مؤشرا علـى عدم قـدرة الجامعة المذكورة علـى استيعاب مفهـوم اقتصاد المعرفـة المرتكـز على جانـب البحث العلمي بالتقنيـات المعلوماتية الحديثـة أو ما يعـرف بالرقمنة (مكتبات إلكترونية، التعليم عن بعد، الجامعات الإلكترونية ...).

ولا أدل على ذلك هو أن لغياب هذا النظام المعلوماتي (باستثناء موقع الجامعة في الإنترنيت الذي لا يوضح ولا يحتـوي علـى إنتاجات مصنفة أو بـراءات متطورة...) أثرا كبيرا على دراسـة الحالة هاته التي افتقدت إلى الأرقـام الضروريـة لرصد تطور المنتوج العلمي ومعرفته، وكـذا الإنفاق المالي على البحث خلال السنوات المدروسة (2010-2000).

إضافـة إلى ذلـك فـإن تداخل اختصاصات المسؤولين في نفس الوقت مع أنشطة أخرى، إذ في أغلب المؤسسات نجـد أن المكلـف بالبحث هو في الوقت ذاته نائب العميـد، وأستاذ جامعي، ورئيس لمركز الدكتوراه المشرف على هيـاكل البحـث أحيانـا، الشيء الذي قد يجعل مـن مهمة إدارة البحـث العلمي تأخذ جانبا ثانويـا أو تكميليا وليس رئيسا، وهو ما لا يخدم البحث العلمي من وجهة نظر استراتيجية.

ب- آفاق البحث العلمي: (ما بعد 2009)

➢ تحليل المقابلات:

كشفت المقابلات على أن المرحلة المقبلة (ما بعد 2009) واعدة، وأن نظرة الدولة ورؤيتها للبحث قد تغيرت على ما يبدو بعد المخطط الاستعجالي، فهناك:

- ميزانية مرصودة للبحث.
- التوجه نحو تكوين موارد بشرية لتعويض الخصاص المرتقب في الأساتذة الباحثين.
- تحفيـز الأساتـذة الباحثين إما للانضمام إلى هيـاكل بحثية، أو إنشاء هياكل بحـث جديدة، وتشجيهم على الحركيةmobility والمشاركة في الملتقيات العلمية الوطنية الدولية.
- إبراز مواطن الامتياز والتركيز عليها قصد التفوق.
- الحث على الانخراط في مجلات دولية للنشر المصنف (المحكم).
- الاهتمام بتثمين البحوث وتطوير المنتوج العلمي للجامعة.
- اقـتراح مـن طرف الجامعة لتطبيق بحوث لـدى القطاع الخاص (وهو الذي كان يشـترط ذلك سابقا ولا يريد المجازفة في استثمار علمي قد يفضي أو لا يعطي أية نتيجة كما سنرى ذلك لاحقا).

كمـا أن إنشاء أول قطب للبحـث في المغرب بين جامعتي السويسي وأكدال لاستخـدام التجهيزات والإمكانيات بشكل مشترك قد يوفر بعض الوسائل الضرورية للقيام بأنشطة بحوث وتطوير.

وللإشـارة فـإن أهـم مـا يميز هـذه المرحلة هو وجـود أهداف واضحـة، ومحددة وقابلـة للقياس، إذ يراهن الشـركاء من خلال توقيـع اتفاقية إحداث هذا القطب على التوصـل إلى (200) منشور في السنة في مجلات علمية مصنفة، و(1000) حامل لشهادة الدكتوراه سنويا، و(25) براءة اختراع في السنة، إلى جانب تنظيم (100) تظاهـرة علميـة وطنية وجهوية في العـام، وذلك في أفق سنة (2015). (النشـرة الإخبارية لجامعة

محمد الخامس السويـسي، 2009)

▫ تعليق واستنتاج:

مـن خـلال المقابـلات نستنتـج أن هنـاك توجهـا وخطابـا مغايـرا بعـد (2009) (على حـد تعبـير المسؤولين الجامعيـين) الذي يدخـل في إطار المخطط الاستعجالي الذي عدّه المسؤولـون استعجاليا في شق التكوين أكثر منه في البحث في إشارة واضحة تعكس فصل التكوين عن البحث.

وتخص هـذه المرحلة البـدء بتطبيق الدراسـات السابقة، وأخـذ الخلاصات والعبر مـن المرحلتين الأوليتين لـ(2008-2003)، إلى جانب توفير الموارد المالية وهو الأمر الجديد، أي أن ثمة ميزانية خاصة بالبحث.

إلا أن الاستقلاليـة الماليـة يجـب أن لا تلفـت انتباهنـا عن كون هـذه الميزانية قد تتحـول إلى عبء جديد في التسيـير يوضـع على كاهل الجامعة خاصـة إذا لم تكن كافية، لكن عموما يمكن القـول إن المرحلة الحالية (مـا بعـد 2009) تتضمن أهدافا محددة بدقة خلافا للمرحلة السابقة (عدد النشرات المصنفة، والبراءات، وميزانية مرصودة).

إلا أن السـؤال الـذي يطـرح نفسـه، هـو إلى أي حد تتوافـر الجامعة المعنيـة «محمـد الخامس-السويسي» م.5.س(UM5S) على الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهـداف المسطرة بما قد يساعد الجامعة على الولوج إلى اقتصاد المعرفة في أفق (2015)؟

وهذا ما سنحاول التعرف عليه في ضوء تطور موارد البحث العملي وإمكانياته وظروفه لهذه الجامعة خلال الفترة (2000 - 2010).

مدخلات البحث العلمي ونواتجه بجامعة محمد الخامس ما بين (2000)، و(2010):

1. المدخلات: تطور الموارد البشرية العاملة في البحث العلمي وتوزيع فرق البحث:

الشكل 1: تطور عدد الأساتذة الباحثين ما بين (2000-2010)

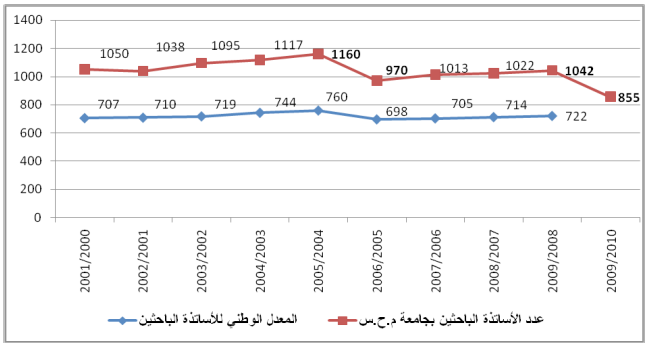

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، 2010.

الغرض مـن الشكل1 : يلاحظ من خلال الشـكل أعلاه (1) أن عدد الأساتذة الباحثـين في جامعة م.5.س ما بين (2000-2010)، كان دائما أكبر من متوسط أو معدل عدد الباحثين المفترض لكل جامعة مغربية؛ ما يدل على وفرة الباحثين في هذه الجامعة، كما أن هذا العدد عرف تراجعا خاصة في سنتي (2010) و(2005).

ISSN:2308-5347

تعليق واستنتاج:

إن تناقص عدد الأساتذة الباحثين في الجامعة سنة (2005) يرجع بلا شك إلى عملية المغادرة الطوعية Voluntary departure التي أثرت بشكل كبير على أعداد الأساتذة الباحثين في التعليم الجامعي بالمغرب عموما وخاصة بجامعتي الرباط: محمد الخامس أكدال وبعدها السويسي، اللتين فقدتا على التوالي (222)، و(190) أستاذ باحث لكل واحدة منهما، وشهدتا بذلك أكبر مغادرة للأساتذة الباحثين على الصعيد الجامعي المغربي.

أما بخصوص سنة (2010)، فإن الانخفاض الحاد في عدد الأساتذة الباحثين لجامعة السويسي يعود في حقيقة الأمر إلى أن العديد من الأساتذة قد أقبلوا على التقاعد، ما يعد مؤشرا لخصاص كبير مرتقب قد تعاني منه الجامعة في السنوات القليلة المقبلة.

كما أن وفرة عدد الأساتذة الباحثين لا تعدّ ميزة في حد ذاتها ما لم يشارك الأساتذة في أنشطة البحوث والتطوير؛ وذلك عن طريق انخراطهم في مجموعات وهياكل البحث الجامعية. ونشير هنا إلى أن نسبة الأساتذة الباحثين غير المنتمين إلى هياكل البحث التابعة لجامعة م 5 سويسي وصلت إلى (82.96 %) من مجموع الأساتذة مقابل فقط (17.4 %) مرتفعة بذلك عن المعدل الوطني (هذا المعدل قمنا بحسابه على غرار المعدلات الأخرى، وذلك بقسمة مجموع نسب الأساتذة غير المنتمين إلى فرق بحثية بالمغرب، على عدد الجامعات البالغ (14) جامعة، حسب الشكل2-- دون احتساب لجامعتي القرويين بفاس أو الأخوين بافران) للأساتذة الباحثين غير المشاركين في هياكل بحثية هذا الأخير الذي يساوي حوالي (77.10 %).

انظر الشكل الموالي رقم (2)

الشكل 2: توزيع عدد الأساتذة الباحثين المشاركين وغير المشاركين في هياكل البحث الجامعي

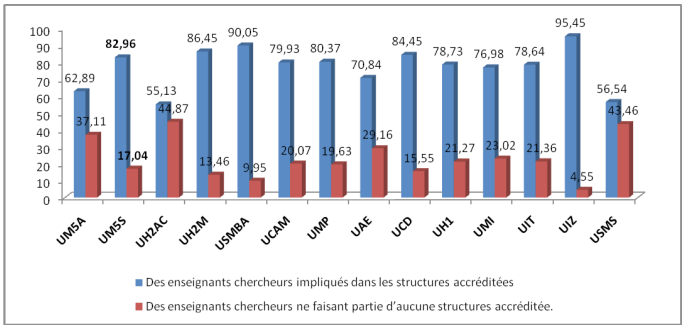

المصدر: مديرية العلوم، يوليوز 2009

ملحوظة: النتائج والأرقام تخص نهاية أبريل 2008

الغرض من الشكلين (2) و(3): يفسر هذا الشكل أيضا، أن الأساتذة الباحثين في جامعة محمد 5 س « UM5S » على ما يبدو أنهم قد فضلوا البحث الفردي individual research بدل العمل في فرق وهياكل البحث التابعة لهذه الجامعة، ولعل هذا راجع إلى افتقار هذه الهياكل (فرق البحث) إلى الإمكانيات اللازمة للقيام بأنشطة البحث والتطوير؛ من: مختبرات، وأدوات، وتجهيزات، وتعويضات...إلخ، وهذا ما سنحاول معرفته وتوضيحه من خلال الشكل(3).

الشكل 3: توزيع الفرق البحثية غير المتوفرة على مختبرات حسب الجامعات

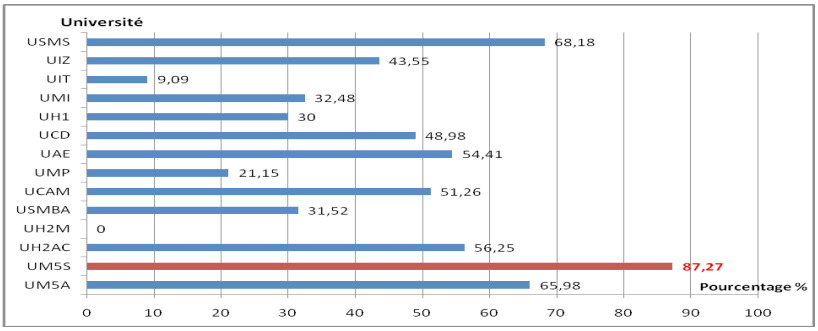

المصدر: مديرية العلوم، 2009

تعليق واستنتاج:

رغم أن جامعة محمد الخامس السويسي» م 5 س» «UM5S»هي الثانية، بعد جامعة القاضي عياض بمراكش «UCAM»، على صعيد الترتيب الجامعي من حيث عدد الهياكل البحثية، إذ توفرات للجامعتين لكل واحدة منهما على التوالي (118) و(119) فريق بحث وبفرق كبير عن باقي الجامعات.

إلا أن جامعة «م 5 س» قد ضمت (103) فرق بحثية من أصل (118) بما نسبته (87.29 %) من مجموع الفرق البحثية لا يتوفر على مختبرات، وتصدرت بذلك كل الجامعات المغربية من حيث افتقار الفرق البحثية للمختبرات، في إشارة واضحة على أن هذه الجامعة قد عانت من قلة أحد أهم مرتكزات البنية التحتية ومقوماتها المتمثلة في المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات، بما يخدم البحث العلمي الملائم لمتطلبات اقتصاد المعرفة، هذا الأخير الذي يفرض على المؤسسات الجامعية ضرورة امتلاك موارد مالية مهمة.

2. المدخلات: تطور ميزانية البحث العلمي الجامعي ما بين (2010-2000):

إن هذه الدراسة تفترض معرفة مستوى الإنفاق على البحوث والتطوير لجامعة م.5.س بين (2000) و(2010)، وهو أمر لا يتأتى إلا عن طريق رصد تطور ميزانيتي التسيير و/ أو التجهيز المخصصة للبحث العلمي ضمن مجموع الموارد المالية التي توفرت عليها الجامعة خلال هذه الفترة، بما في ذلك تمويلات: الوزارة الوصية، والشراكات مع القطاعات العمومية، والشبه العمومية، ومع القطاع الخاص وبرامج التعاون... إلخ، وهو الشيء الذي تعذر علينا القيام به نظرا لافتقار الجامعة المعنية لقاعدة بيانات خاصة للمعطيات المعلوماتية عن مختلف أنشطة البحث العلمي من حيث المدخلات أو النواتج، ولتجاوز هذا النقص الحاصل في المعلومات فقد اكتفينا بدراسة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في هذه الجامعة ومقارنتها مع نفقات البحث العلمي للجامعات المغربية؛ وذلك بإحداث معدل وطني متوسط لنفقات البحث العلمي الجامعية خلال سنوات هذه الفترة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم تكن متوفرة وكافية بشكل محدد ودائم خلال كل سنوات الفترة المدروسة (2010-2000) ما حدا بنا إلى تحقيبها أي (تقسيمها) إلى ثلاث مراحل رئيسة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وهي: مرحلة ما قبل (2003)، ما بين (2008-2003)، وما بعد (2009)، وتتوافق هذه التواريخ مع أهم التغييرات والإصلاحات التي شهدتها الجامعة المغربية عموما وجامعة محمد الخامس السويسي خصوصا خلال الفترة المدروسة

ISSN:2308-5347

أ- ميزانية التسيير:

الشكل رقم (4): تطور ميزانية التسيير المخصصة للبحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي (2000-2010)بالدرهم(DH)

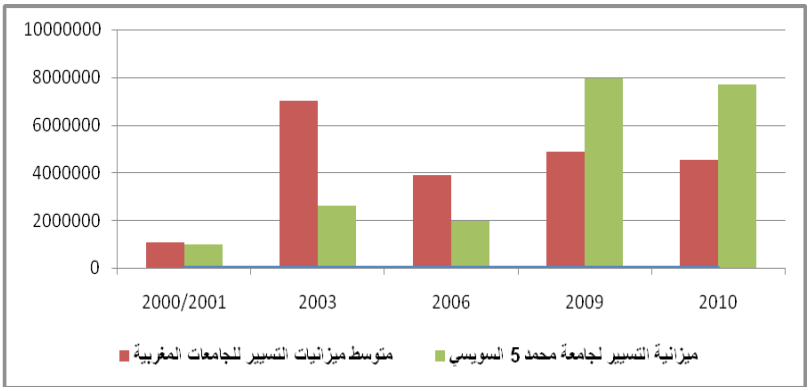

المصدر: تقارير أنشطة البحث العلمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (2002-1998)، وتقرير (2003-2002)، وتقرير (2010).

الغرض من الشكل (4):

- **المرحلة الأولى ما قبل (2003): نلاحظ انطلاقا من المبيان أعلاه، أن نفقات التسيير المخصصة للبحث العلمي بجامعة محمد الخامس السويسي كانت أقل نسبيا من متوسط مجموع ميزانيات التسيير للجامعات المغربية، هذا الأخير الذي شهد ارتفاعا بوتيرة كبيرة فاقت الوتيرة التي ارتفعت بها ميزانية الجامعة المدروسة.**
- **المرحلة الثانية ما بين (2008-2003): يمكن القول عموما إن متوسط مجموع ميزانيات التسيير للجامعات المغربية ظل دائما أعلى من ميزانية التسيير بجامعة السويسي، وذلك ما بين (2000) و(2008)، إلا أنه مباشرة في سنة (2006) ستعرف نفقات التسيير المخصصة للبحث العلمي لجامعة السويسي انخفاضا مرة أخرى، وهو الأمر نفسه الذي عرفته ميزانيات التسيير للجامعات المغربية.**
- **المرحلة الثالثة ما بعد (2009): خلال هذه الفترة عرفت ميزانية التسيير في جامعة السويسي ارتفاعا ملحوظا تخطى المتوسط الوطني لميزانيات التسيير، هذا الأخير الذي عرف بدوره تراجعا ما بين (2009) و(2010)، واكبه انخفاض ميزانية التسيير لدى جامعة محمد الخامس السويسي، لكن بوتيرة أقل وهو الشيء الذي ميز هذه الجامعة بين (2009) و(2010).**
- **تعليق واستنتاج:**

من خلال الملاحظات السابقة نستنتج أن المرحلة الأولى ما قبل (2003) عرفت نفقات جد ضعيفة مقارنة مع باقي المراحل، كما أن سنة (2006) شهدت انخفاضا في نفقات التسيير المخصصة للبحث العلمي الجامعي، وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض الكتلة الأجرية للأساتذة الباحثين، وانخفاض رواتب الموظفين العاملين في البحث العلمي، وترجع هذه الانخفاضات في حقيقة الأمر إلى عملية المغادرة الطوعية سنة (2005) وما لها من أثر بليغ في تشكيل نسبة ميزانية البحث العلمي على الصعيد الوطني التي انخفضت بدورها آنذاك، فقد حققت (0.64 %) بدل (0.67 %) من (GDP) كما كان متوقعا. (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، 2009/2008).

أما في سنة 2009 فإن النفقات المخصصة للبحث العلمي قد شهدت ارتفاعا ملحوظا وبوتيرة أكبر لدى جامعة السويسي، وذلك نتيجة لتطبيق برنامج المخطط الاستعجالي Emergency plan سنة (2009).

ب- ميزانية التجهيز:

الشكل رقم (5): تطور ميزانية التجهيز المخصصة للبحث العلمي ما بين (2000-2010) حسب السنوات المتوفرة

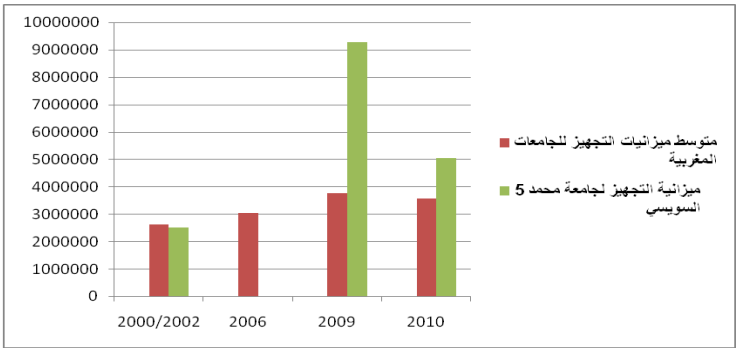

المصدر: تقارير أنشطة البحث العلمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لأعوام (1998-2002) و (2002-2003).

الغرض من الشكل(5):

ظل متوسط مجموع ميزانيات التجهيز للجامعات المغربية شبه ثابت تقريبا خلال سنوات الفترة المدروسة، إذ يمكن القول عموما إنه لم يشهد تأثيرا كبيرا باستثناء سنة (2009)، والتي عرف فيها ارتفاعا نسبيا تلاه انخفاض طفيف سنة (2010)، أما فيما يخص جامعة محمد الخامس السويسي فإن ميزانية تجهيزها المخصصة للبحث العلمي قد كانت ضعيفة ما قبل (2003) مقارنة بسنة (2009)، هذه السنة (المخطط الاستعجالي) التي سجلت فيها ميزانية التجهيز رقما قياسيا ب(9.186.000) درهم مقابل فقط (3.765.000) درهم كمتوسط وطني لمجموع ميزانيات التجهيز للجامعات المغربية، إلا أن سنة (2010) ستتناقص ميزانية التجهيز بجامعة محمد الخامس السويسي بشكل كبير.

▫ تعليق واستنتاج:

إن ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار هو أن ميزانية التجهيز لم تكن كافية قبل (2009)، ما يعد مؤشرا كما رأينا على ضعف البنية التحتية الأساسية للبحث العلمي لدى الجامعات المتمثلة أساسا في ضعف وقلة المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات خاصة لدى جامعة محمد 5 السويسي كما رأينا ذلك آنفا- انظر فقرة هياكل البحث.

أما بخصوص المرحلة الأخيرة من هذه الفترة، فقد عرفت بحلول سنة (2009) تطبيق برنامج المخطط الاستعجالي الذي كان له وقع كبير على ميزانية التجهيز المخصصة للبحث العلمي التي تصدرت فيها جامعة محمد 5 س كل الجامعات المغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ميزانية التجهيز تدخل جميعها في إطار المخطط الاستعجالي خلافا لميزانية التسيير التي لا يدخل إلا جزء منها فقط في هذا البرنامج التي تؤشر طبيعته الاستعجالية إلى احتمال عدم استمراريته في ظل غياب استراتيجية محددة واضحة ومتكاملة...

3. النواتج : تطور نواتج البحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي.

بعد رصدنا لتطور الموارد البشرية (باحثين، هياكل...) والمادية (ميزانيتي التسيير والتجهيز المخصصتين للبحث العلمي)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هو إلى أي حد ساهمت هذه المدخلات وأثرت في الإنتاج العلمي لجامعة محمد 5 سويسي خلال العشرية الأخيرة؟ هذا السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه عبر تتبعنا

ISSN:2308-5347

لأهـم الإنتاجات العلمية التـي قدمتها هذه الجامعة على مستوى للبحث العلمـي، وذلك حسب توفر المعطيات الضروريـة والإحصائية الخاصة تحديـدا: بالنشر العلمي المصنـف indexed publication، وكذا براءات الاختراع Patents التي سجلت باسم الجامعة.

أ- النشر العلمي المصنف لجامعة محمد الخامس السويسي:

إن غيـاب المعطيـات الميدانية نتيجة افتقاد الجامعة المدروسة لنظام معلوماتي واف لكل الإحصائيات المتعلقة بأنشطـة البحـث العلمي يجعل من الصعـب رصد تطور هذا النوع من النشرات العلميـة المصنفة أو المحكمة في مجـلات أو دوريـات علمية تشرف عليها لجان مختصة وذات اعتراف عالمـي كبير، لذلك سنكتفي هنا بالإشارة إلى المرحلـة الأخيرة المتوفـرة لدينا (2009/2010)، والتي استطعنا الحصـول على عدد النشرات المصنفة فيها.

الغرض من الشكل (6):

يظهـر عمومـا تفـوق جامعة م 5 س علـى الصعيد الوطني بتصدرهـا كل الجامعات المغربيـة إذ نشرت (320) مقـالا علميا مصنفا، متبوعـة بجامعتي مكناس ومراكش على التـوالي ب (304) و(300) مقال علمي محكم، محققـة بذلـك ما نسبته (16.07 %) مـن مجموع النشرات العلمية المصنفة التـي نشرتها الجامعات المغربية خـلال هذه المرحلـة (انظر الشكل6)، متجـاوزة بذلك المعـدل أو المتوسط الوطني للنشـر العلمي المصنف كما توضح الرسوم التالية المبينة في الشكل الآتي رقم(6):

الشكل رقم(6): النشر العلمي المصنف لسنة (2009)

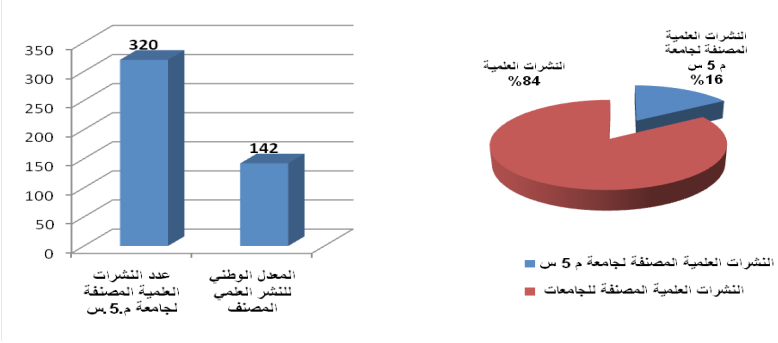

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، 2010.

تعليق واستنتاج:

بناء على ما سبق، فإننا نستنتج عموما أن النشر العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي قد تأثر هو الآخر بشـكل سلبـي بالإصلاح الجامعي لسنـة (2003) وبعملية المغـادرة الطوعية سنـة (2005)، وذلك على غرار باقي المؤشرات التي تمكنا من دراستها سابقا.

أمـا فيمـا يخص النشر العلمي المصنف وهو المعترف به في اقتصاد المعرفة، فإن الجامعة قد حققت فيه تقدما ملموسـا سنـة (2009) التي تميزت بتطبيق المخطـط الاستعجالي، رغم ذلك فإن هذا المؤشـر (النشر العلمي المحكـم أو المصنف) ستظل دراسته ناقصة وغير كافية لعـدم معرفتنا المسبقة بعدد الاستشهادات citations التي اقتبست من هذه النشرات.

ب-براءات الاختـــراع لجامعة محمد الخامس السويسي:

إن محاولتنا معرفة براءات الاختراع المسجلة لدى جامعة محمد الخامس السويسي، قد تعذرت هي الأخرى

للأسباب ذاتها التي ذكرنا سابقا، إذ لا توجد معطيات دقيقة تخص البراءات المسجلة من طرف هذه الجامعة ونظيراتها المغربية في الفترة ما بين (2000) و(2010).

وهو الأمر الذي دفع بنا إلى الاكتفاء بدراسة اختراعات الجامعة في المدة الأخيرة (2010/2009) ومقارنتها بعدد براءات الاختراع المسجلة من طرف باقي الجامعات المغربية في نفس المدة.

دون أن ننسى الإشارة إلى الضعف الكبير للجامعات المغربية في ميدان تسجيل براءات الاختراع الذي عرفته مؤسسات التعليم العالي الجامعية خلال السنوات الأولى والمتوسطة: لمرحلة من بداية سنة (2000) إلى ما قبل (2009) (أكاديمية الحسن الثاني للبحث العلمي والتكنولوجي، 2008)، هذا الضعف الذي تجلى في مجموع عدد براءات الاختراع الذي وصل فقط إلى (12) براءة اختراع ما بين (2004) و(2005) لكل الجامعات...

الغرض من الشكل(7) و(8):

أما بخصوص براءات الاختراع المسجلة عند جامعة محمد الخامس السويسي فقد عرفت تطورا ملحوظا ونوعيا خص ميدان الطب والصيدلة، وذلك بتحقيق هذه الجامعة لـ (3) براءات اختراع ما بين سنتي (2008) و(2009) ضمن ما مجموعه (35) براءة تم تسجيلها على الصعيد الوطني للمؤسسات الجامعية التابعة للتعليم العالي، أي ما نسبته حوالي (9%) من الاختراعات المسجلة من طرف الجامعات المغربية، بذلك يكون عدد البراءات لجامعة محمد الخامس السويسي قد فاق تقريبا المعدل أو المتوسط الوطني لمجموع براءات الاختراع التي سجلتها الجامعات في الدولة المغربية والذي يساوي (2.5) براءة لكل جامعة، وهو مايوضحه الشكلين التاليين:

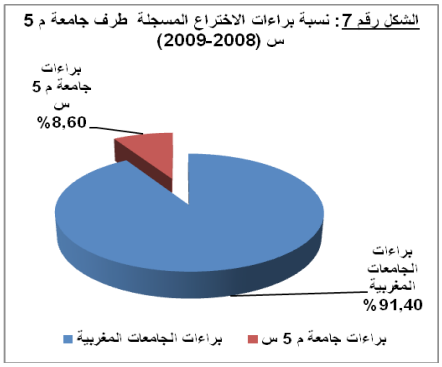

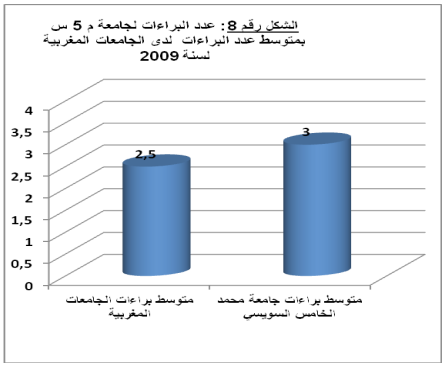

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، 2009.

- تعليق واستنتاج:

عموما يمكن القول بأن الإنتاجات العلمية التي حققتها الجامعة خلال المدة الأخيرة (2009-2008) قد شهدت ارتفاعا ملحوظا سواء من حيث الكم أو النوع، وهذا لعله يعود إلى تطبيق البرنامج الاستعجالي الذي ساهم في تطوير الإنتاج العلمي، هذا الانتاج الذي كان ضعيفا للغاية منذ بداية العشرية إلى غاية (2009)، (أي معظم سنوات 2010-2000).

كما أن انخفاض النشر العلمي خلال المرحلة السابقة (ماقبل2009) كان راجعا إلى «قلة النشر في مجلات ودوريات علمية محكمة، خاصة من جانب العلوم الإنسانية والاجتماعية» (جامعة محمد الخامس، 2010)، وذلك لسببين؛ فالأول: هو توجه الأساتذة الباحثين في هذا الميدان إلى التأليف بدل النشر من جهة، ومن جهة أخرى فالسبب الثاني: يتمثل في كون معظم قواعد النشر العالمية هي باللغة الأجنبية، وليست لها

ISSN:2308-5347

مكانـة تذكـر للغـة العربية،(جامعة القاضي عياض،2008) أمـا بخصوص براءات الاخـتراع المسجلة لدى جامعـة السويسـي فإنها اختصـت بالميدان الطبـي والصيدلة، ولم تـراوح كلية الطب؛ وذلـك لأن الجامعة لا تتوافر على كلية العلوم التي لها تأثير كبير في مجال الاختراعات والتطوير التقاني (التجريبي).

ومـا علـى هذه الجامعة من سبيل إن هي أرادت الرقي بمنتوجها العلمي إلا تحفيز الباحثين على النشر العلمي المصنف، وهو ما تقوم به من خلال دعمها-على حد تعبير المسؤولين عن البحث العلمي في هذه الجامعة- لنشر الأطروحـات المحكمـة من طرف أكثر من جامعة، إلا أن ذلك سيكون غير كاف ما لم يتم إحداث آلية للترجمة (معهـد مثلا) بجوار معهد التعريب التابع لهذه المؤسسـة وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس التابعة لها في مجـال هندسة التقنيـات المعلوماتية، وتحليل النظم ثـم السعي لبناء كلية علوم لتعزيـز الأبحاث والتجارب التقنية التي تقوم بها باقي الكليات والمراكز التابعة لجامعة محمد الخامس سويسي وعلى رأسها كليتي الطب (الطـب والصيدلة، طـب الأسنـان) ومدرستي الإعلاميـات والتقنيات (المدرسـة الوطنية العليـا للمعلوميات وتحليل النظم ENSIAS، والمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني ENSET...)، لعل ذلك قد يؤدي ويساعد الجامعـة علـى التقدم العلمي بما يخدم الانفتـاح والتفاعل مع محيطها السوسيواقتصـادي وهو الشيء الذي تفترضه متطلبات اقتصاد المعرفة.

دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي:

إن غيـاب أرقـام تخص مشاركة القطـاع الخاص في دعم البحث العلمي قد صعب من مهمة هذه الدراسة، تلك الأرقـام التي قد تعدّ-فيما لو كانت موجـودة- مؤشرات دالة لقياس مدى اهتمام هذا القطاع بأنشطة البحث والتطويـر (R.D) على غرار مـا يحصل في الدول المتقدمة التي ينخرط قطاعهـا الخاص ممثلا في الشركات المتعـددة الجنسيات في احتضان (دعم وتمويل) البحث العلمـي والاستثمار فيه بما يعود بالنفع المشترك على الاقتصـاد والمجتمـع. فهل يهتم القطاع الخاص المغربي بدعم البحـث العلمي؟ وكيف تطور هذا التمويل ؟ وما المحددات والشروط التي يضعها القطاع الخاص حتى يدعم البحث العلمي؟

الشكل رقم (9): يوضح نصيب تمويل القطاع الخاص في الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالدرهم في سنة (2003) و(2006)

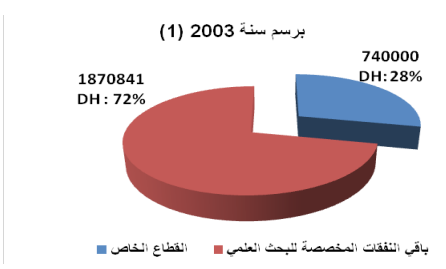

المصـدر (1): وزارة التربية الوطنيـة والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، (2003-2002،ص 18)

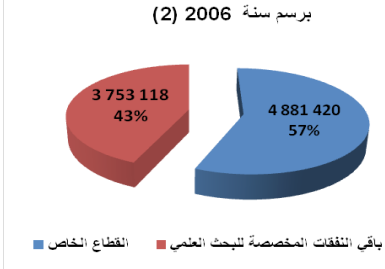

المصـدر (2): مديريـة العلـوم، وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (2008)

الغرض من الشكل (9): فيما يخص استفادة جامعة محمد الخامس السويسي من دعم القطاع الخاص، فقد شهـدت تطـورا ملحوظا مـا بـين (2003) و(2006)، إذ شكلت في سنـة (2006) عائدات الشراكـة مع القطاع الخاص مـا نسبـة (56.53 %)، بعـد أن كانت تسـاوي (28.34 %) من مجموع النفقـات المخصصة للبحث العلمـي في سنـة (2003). لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن القطاع الخاص قد دعم بشكل فعلي ومباشر أنشطة البحـث العلمـي كما يتوقع، فحسب الجامعيين (المسؤولين عن البحـث العلمي) فإن القطاع الخاص اهتم بدعم التكوين في الجامعات أكثر من دعمه البحث العلمي.

تحليل المقابلات:

بنـاء علـى المقابلات التي حصلنا فيها على تجاوب من لدن بعض المستجوبين سواء أكانوا جامعيين أم منعشين اقتصاديين ممثلين في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإنه تبين لنا أن القطاع الخاص المغربي يتكون أساسا من مقاولات صغرى ومتوسطة بما نسبته حوالي (80 %)، هذه المقاولات ذات إمكانيات وموارد محدودة مقارنة مع الشركات الأجنبية، وعلى رأسها المتعددة الجنسيات التي تدعم البحث العلمي في الدول المتقدمة : أمريكا ، أوربا... (مديرية العلوم، وزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، والبحث العلمي. 2008)

في نفس الوقت، فإن ثمة بعض الأنشطة البحثية التي قامت بها بعض الشركات المغربية الكبرى كشركة مناجم MANAGEM التابعة لمجموعة (أونا) وبعض الأبحاث التي تطورها شركة اتصالات المغرب. (وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي ،2002 - 2003)

أما على الصعيد الجامعي فإن المنتوج العلمي الذي تقدمه الجامعات خصوصا والباحثين في المغرب عموما، لا يرقى من وجهة نظر المقاولين إلى مستوى التنافسية التي يحتاج إليها القطاع الخاص، فإنتاجات البحث العلمي لا تأتي في دولنا بجديد يذكر حسب تعبيرهم، رغم ذلك فإن القطاع يدعم الجامعات.

▫ تعليق واستنتاج:

نستنتج حسب المعطيات المتوفرة، أن القطاع الخاص لا يقدم على دعم وتمويل أنشطة البحث والتطوير في الجامعات المغربية بما فيها جامعة السويسي إلا إذا تبين له أن من وراء عملية الدعم هذه ربحا مضمونا وفوريا، لذلك فرغم مشاركته فيما تم إحداثه وتسميته بالواجهات الوسيطة للتقريب بين الجامعة والمقاولة Interface University Business، إلا أنه اشترط أن ينتظر إلى غاية قطف ثمار المنتوج العلمي إن هو وجد ما يؤشر على غياب أي رأسمال مجازف يذكر.

هكذا ظل دعم القطاع الخاص للبحث العلمي شبه غائب إن لم يكن منعدما، فلا يمكن عد التطبيقات التي دعمها واستفاد منها إلا على رؤوس الأصابع، وهي تخص بعض صناعات الأدوية، وظل بذلك حسب رأي المنعشين والجامعيين مهتما بدعمه للتكوين والتدريب أكثر منه للبحث.

وختاما يمكن القول بأنه لا يوجد توجه استراتيجي من طرف القطاع الخاص لحد الساعة لدعمه للبحث العلمي الجامعي، وذلك راجع حسب ما يقول بعض الخبراء في الاقتصاد المعرفي إلى الطبيعة الريعية لهذا القطاع الذي لا يرتكز في تصوراته وخياراته على الاستثمار في المعرفة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

استنتاجات البحث:

أ-ربط أسئلة البحث بنتائج «دراسة الحالة»:

بناء على المعطيات المتوفرة ودراسة الحالة آنفا، فإننا سنحاول الإجابة عن أسئلة البحث السابقة بما يلي:

- **مامدى توافر هذه المؤسسة على استراتيجية بعيدة المدى للبحث العلمي لبلوغ اقتصاد المعرفة خلال مدة الدراسة (2000-2010)؟**

نتيجة1: إن الاستراتيجية المعلنة لم تكن واضحة ومحددة عبر مؤشرات قابلة للقياس ما قبل(2009). (انظر المبحث الأول من دراسة الحالة) كما أن تحسن مستوى البحث سنة (2009) دليل على أن الفترة ما بين (2000-2008) كانت تعاني من قلة الموارد والإمكانات تحت وطأة غياب استراتيجية واضحة تدعم البحث العلمي، وحتى بعد تطبيق بنود المخطط الاستعجالي لسنة(2009)، فإن الصفة الاستعجالية توحي بمرحلية هذا المخطط وعدم استمراريته أو استراتيجيته.

ISSN:2308-5347

- تأكيـد للفرضيـة (1): لم توجـد لـدى جامعـة محمـد الخامس سويسـي استراتيجيـة واضحـة، متكاملة ومحددة الأهداف بالدقة التي تمليها متطلبات البحث العلمي في اقتصاد المعرفة خلال الفترة الممتدة ما بين (2000) و (2010).

- كيف تطورت وساهمت مدخلات البحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي في تحقيق نواتج كافية للولوج إلى الاقتصاد المعرفي ما بين (2000) و(2010)؟ وهل هناك قدرة أصلا لهياكل وفرق البحث بالجامعة على استيعاب مفهوم»اقتصاد المعرفة»؟

نتيجـة (2): إن المـوارد البشرية توفرت بدايـة العشرية (2010-2000) لتشهد تراجعـا كبيرا خاصة بعد المغـادرة الطوعيـة (2005). (انظرالشكل 1) كمـا أن هذه الوفرة كانت كمية ولم تكـن نوعية؛ لأنها توزعت بشـكل غيرمفيد للبحـث العلمي بسبب اهتمام الأساتـذة الباحثين بالبحـوث الفردية بدل تنسيق الجهود في هيـاكل وفرق البحث التابعـة للجامعة (انظر الشكل2)، ناهيك عن كون أغلب هـذه الفرق والهياكل البحثية لم تتوفر بشكل كاف على المختبرات والتجهيزات اللازمة لتطوير أنشطة البحث العلمي(انظر الشكل3)، كما أن المـوارد المالية والميزانية المخصصة للبحث العلمـي (انظر الشكلين 4 و5) ظلت ضعيفة ومحدودة باستثناء بعض التحسـن سنتـي (2009) و(2010) (فـترة المخطط الاستعجـالي)، هذا التحسن الـذي أرخى بظلاله متأخـرا علـى ما يبدو على نـواتج البحث (انظـر الشكلين6و7)،كما تجدر الإشـارة إلى أن غياب استراتيجية وافتقاد قواعد بيانات علمية جامعية كان مؤشرا في حد ذاته معبرا عن ضعف مستوى هذه النواتج في المرحلة مـا قبل(2009)، هذا الضعف الذي كانت قد أشارت إليـه دراسة سابقة لأكاديمية الحسن الثاني. (أكاديمية الحسن الثاني للبحث العلمي والتكنولوجي،2008)

- تأكيـد للفرضيـة (2): ضعـف الموارد البشرية والماديـة ما بين (2000) و(2010) حـدّ من مردودية نواتج البحث العلمي الملائم لاقتصاد المعرفة بهذه الجامعة خلال عشرية الدراسة.

- هـل القطـاع الخاص يدعـم البحث العلمـي ويقوم بتثمينـه وتطبيقـه في المحيـط السوسيواقتصادي؟ وهـل هنـاك تسويق من جانب الجامعة واستعداد وترحيب من جانـب المقاولة بمنتوج البحث العلمي الجامعي؟

نتيجـة (3):فيمـا يخص بنية المحيط السوسيواقتصادي المكون أساسا من القطاع الخاص فإن هذا الأخيرلم يدعم البحث العلمي كما هو متعارف عليه في اقتصاديات المعرفة بالدول المتقدمة، إذ حسب رأي ممثل للقطاع الخاص)الاتحـاد العـام لمقاولات المغـرب) فإنه لا وجود لحد الساعـة لرأسمال مجازف لدعـم البحث العلمي الذي تقوم به الجامعات المغربية، لأن هذه المقاولات في مجملها صغرى ومتوسطة لا تستطيع مسايرة تكاليف البحـث العلمي الباهضـة وذي النتائج غير المضمونة... رغم أن ثمة زيادة في دعم الجامعات خاصة بعد سنة (2009) مقارنة مع ما قبلها (انظر الشكل9)، إلا أن ذلك كان مقتصرا على التكوين والتدريب وليس مخصصا لدعم أنشطة البحث الجامعي.

-تأكيد الفرضية (3): غياب دعم القطاع الخاص للبحث العلمي الجامعي للولوج إلى الاقتصاد المعرفي.

- كيف أثرت البرامج والإصلاحات التي عرفتها الجامعة المغربية ما بين (2000) و(2010) على البحث العلمي الجامعي؟

نتيجـة (4): إن الإصلاحـات والتغيـرات التـي عرفتهـا الجامعة المغربيـة وخصوصا جامعـة محمد الخامس السويسـي، كان لهـا تأثيـر واضـح علـى البحث العلمـي الجامعـي. إذ أثر كل مـن الإصلاح الجامعـي (2003) والمغـادرة الطوعية للأساتـذة سنة (2005) سلبا، في حين كان هناك تحسن واضـح لأداء البحث بعد تطبيق المخطط الاستعجالي (2009).

تأكيد الفرضية (4) : إذ إن الإصلاحات والتغيرات التي شهدها التعليم العالي في المغرب خلال الفترة ما بين (2010-2000)، قد أثرت بشكل عـام على البحث العلمي.

ISSN:2308-5347

ب-ربط نتائج البحث بنتائج الدراسات السابقة:

تتماشى نتائج «دراسة الحالة» في هذا البحث مع ما تضمنته جميع الدراسات السابقة خاصة دراستي الصغير(2005)، و اليحياوي(2007) على المستوى الاستراتيجي للبحث العلمي والموارد والإمكانات اللازمة لإسهامه في تحقيق الاقتصاد المعرفي، أما بخصوص الإنفاق ودور القطاع الخاص فقد أكدت «دراسة الحالة» غياب دعم هذا القطاع للبحث العلمي شأنها في ذلك شأن دراستي كل من عبدالوهاب ادالحاج (2005)، و د.حسين العمراني(1999).

التوصيات والمقترحات:

حتى يسهم هذا البحث في إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي واجهت البحث العلمي في جامعة محمد الخامس سويسي، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات على الشكل الآتي:

التوصيات:

- **ضرورة صياغة استراتيجية على المدى البعيد محددة الأهداف ذات طبيعة إرادية وغير استعجالية بدقة تتماشى مع موارد جامعة محمد الخامس سويسي، من جهة والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي (2025) من جهة أخرى، وتعطي دورا رئيسا وليس ثانويا للبحث العلمي عبر استقلالية إدارات البحث وضمان عدم تداخلها.**
- **التنسيق والتنظيم بين فرق البحث، عبر حث الأساتذة الباحثين على الانخراط في هياكل وفرق البحث التابعة لمؤسسات جامعة محمد الخامس سويسي أو تأسيس هياكل جديدة، لتوزيع أمثل للموارد البشرية العاملة في البحث العلمي ولتعبئة جيدة لميزانية البحث العلمي ولتوفير الموارد المالية والاستفادة من الإمكانات اللوجيستية.**
- **عدم الفصل بين البحث والتكوين، فهما وجهان لعملة واحدة، إذ إن الطالب هو مشروع باحث يجب تحسين توجيهه وتأطيره من أجل الاستفادة من فرصة تكوينه وتحفيزه لعدم الهجرة للخارج، خاصة وأن معظم الأساتذة الباحثين في هذه الجامعة مقبلين على التقاعد في السنوات القليلة القادمة، وذلك لتفادي النقص الحاصل في الموارد البشرية.**
- **دعم النشر العلمي المصنف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية للرفع من نواتج البحث(عدد النشرات المصنفة).**
- **ينبغي الإقرار بأن هذه الجامعة قد أخذت طريقها الصحيح نحو اقتصاد المعرفة بعد سنة (2009) شريطة أن تواصل المجهودات التي بدأتها، وأن لا تركز على الجانب الكمي على حساب النوعي للبحث العلمي.**

المقترحات:

- **توفير منح مالية للباحثين للقيام بأنشطة بحث لتعويض خدمات مكاتب الدراسات التي تلجأ إليها الجامعة أحيانا.**
- **إحداث قاعدة بيانات تضم جميع المعطيات والمعلومات الخاصة بأنشطة البحوث والتطوير الجامعية.**
- **زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الجامعة في مجال الهندسة المعلوماتية.**
- **تأسيس معهد للترجمة تستفيد منه الأبحاث العلمية وعدم الاكتفاء بمعهد التعريب المتواجد في الجامعة.**
- **إنشاء كلية علوم لما لها من دور كبير في الأبحاث الأساسية والتطوير التقاني الملائمين لاقتصاد المعرفة حتى تتكامل هذه الكلية مع كلية الطب لهذه الجامعة ما يساعد أيضا على رفع عدد براءات الاختراع المسجلة لهذه الجامعة.**

ISSN:2308-5347

خاتمة عامة:

إن اقتصاد المعرفة يرتكز على توظيف الأفكار المبدعة والابتكارات الجديدة في تلبية الحاجيات السوسيواقتصادية وهو ما يجعله اقتصادا يمكن للجميع (فقراء وأغنياء) الدخول إليه والمنافسة في أسواقه على غرار ما قامت به دول الشرق الأسيوية التي طورت اقتصادياتها وحققت تنمية مطردة نتيجة الاهتمام برأسمالها البشري والمعرفي المتمثل خصوصا في البحث العلمي لما يقدمه من مساهمة في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الخدماتية والقطاعات الإنتاجية وفي تلبية الحاجيات المجتمعية.

أما في المغرب فقد ساهم تطبيق المخطط الاستعجالي في خلق دينامية جديدة، عوضت إلى حد ما دور الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي، وأدت بلا شك إلى الرفع من وتيرة البحث مقارنة مع المرحلة السابقة (ما قبل 2009)، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل سيستمر الإنتاج العلمي وتتحسن مستوياته بعد انقضاء فترة هذا المخطط؟ خاصة وأن معظم الأساتذة الجامعيين سيتقاعدون في السنوات القليلة المقبلة، وهو ما يعني أن الجامعة المغربية قد تعاني من خصاص كبير مرتقب في أعداد الأساتذة الباحثين ذوي الخبرة والتجربة الطويلة في مجالي البحث والتكوين موازاة مع عدم استعداد القطاع الخاص لدعم البحث العلمي أو تخصيص أي رأسمال مجازف في الظروف الراهنة؟

والإجابة عن هذا السؤال لا تمر إلا عبر توفير منظومة استراتيجية تسمح بتبني المعرفة ذاتيا ما يسهل تملك التقنية وتوطينها بدل الاقتصار على استيرادها، لأجل تحقيق اكتفاء ذاتي في مرحلة أولى ما يسمح بالمنافسة في تصدير المعرفة في مرحلة لاحقة.

كما أن نشر ثقافة البحث العلمي أمر محمود ومرحب به لذلك على الجامعات العربية وبخاصة المغربية لعب دورها المنوط بها في توفير متطلبات مجتمع المعرفة وتحفيز الباحثين في أنشطة البحوث والتطوير التقاني، إلى جانب ذلك، فإن القطاع الخاص هو الآخر مطالب بتحمل مسؤولياته عبر دعم تمويل هذه الأنشطة وتشجيعها لما قد يعود عليه بالنفع والاستفادة هو أيضا.

في الختام، فإن العالم العربي يتوفر على موارد طبيعية وإمكانات بشرية هائلة بالإضافة إلى رصيد ثقافي وتاريخي مهم الشيء الذي قد يمكنه من لعب أدوار طلائعية في عالم بات يوما بعد يوم يرتكز على المعرفة كأساس للثروة والإنتاج الاقتصاديين.

المراجع

أكاديمية الحسن الثاني للبحث العلمي والتكنولوجي(2008)، ملتقى الصخيرات للبحث العلمي.

إيدالحاج ،عبد الوهاب (2005)، الجامعة والمحيط ورهان التنمية»نقد واستراتيجية»،(ط1) .

البحث العلمي(2002) ؛ تقرير عن أنشطة البحث العلمي «الحصيلة و منجزات»(2002/1998).

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)، «نحو إقامة مجتمع المعرفة».

تقرير المعرفة العربي(2009) ؛ »نحو تواصل معرفي منتج».

جامعة القاضي عياض(2008) ؛30سنة من البحث العلمي،منشور بمناسبة السنة الثلاثون لإنشاء الجامعة.

جامعة محمد الخامس(10 يونيو 2010)، الدورة الرابعة ليوم البحث العلمي، كلية الطب والصيدلة بالرباط.

جندنز،أنطوني (2005)، علم الاجتماع،- ترجمة- فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية.

خلف، فليح حسن (2007)؛ اقتصاد المعرفة ،(ط 1) ، الناشر؛عالم الكتب الحديث.

ISSN:2308-5347

الصغـير،الدكتور أحمد حسين (2005)،التعليم الجامعي في الوطـن العربي:تحديات الواقع و رؤى المستقبل، (ط1).

علي ،نبيل (ديسمبر 2003): اقتصاد المعرفة ،المعنى والمغزى، مجلة وجهات نظر، دار الشروق، القاهرة.

العمراني ،د. حسين (1999): إدارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، (جزء 2).

القباج ،د.مصطفى (2003)، مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة، (ط1).

مديريـة العلـوم لـوزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي (2009):تمويـل البحـث العلمـي بالمغـرب برسـم سنة2006.

مديرية العلوم لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي (2008):هيكلة البحث العلمي بالجامعات.

مظفـر الـرزو، حسن (2006)، مقومـات الاقتصاد الرقمي ومدخـل إلى اقتصاديات الأنترنيـت، معهد الإدارة العامة ،المملكة العربية السعودية.

النقابة الوطنية للتعليم العالي(يومي4-3 يونيو 2010)،الندوة المغاربية حول البحث العلمي في دول المغرب العربي: الإشكالات والرهانات، الرباط.

وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليم العالي وتكويـن الاطر والبحث العلمـي(2003-2002)، تقرير عن أنشطة البحث العلمي»الحصيلة والمنجزات».

وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمي(2010):عقـود تطويـر الجامعـات 2009و2010(الخاصة بالمخطط الاستعجالي).

النشـرة الإخباريـة لجامعـة محمـد الخامـس السويـسي(بتاريـخ شتنـبر- دجنبر2009):مجلـة العرفـان، عدد 66.

اليحياوي ،يحيى (2007)، العرب وشبكات المعرفة: دراسة في الموقع والواقع،(ط1).

Djeflat , A .(2004), «Gouvernance et coopération décentralisée : Quelles perspectives pour l'économie de la connaissance», Revue Marocaine d'Audit et Développement ,n°19.

FORAY,D.(2009),« L'économie de la connaissance » ,Paris, La Découverte, Repères.

RALLET,A.(2005), «Economie de l'information, nouvelle économie et économie numérique», Société de l'information : Récits et Réalité.

VEREZ, J.C.(2009), « l'économie de la connaissance dans les pays africains », Monde en Développement, n°147.

www .elyahyaoui.org